مدخل مقترح للحد من ممارسات إدارة الارباح في ضوء انماط هيكل الملكية
" دراسة تطبيقية"

أ.د/ علي محمود مصطفي خليل
أستاذ المحاسبة المالية ورئيس قسم المحاسبة بالكلية ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع والبيئة السابق
كلية التجارة – جامعة بنها

د/ أمل عبد الفضيل عطية
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

أ/ عبد العزيز فيصل ناصر الحمد

مدخل مقترح للحد من ممارسات إدارة الارباح في ضوء انماط هيكل الملكية: دراسة تطبيقية

أ.د/علي محمود مصطفي خليل د/ أمل عبد الفضيل عطية عبد العزيز فيصل ناصر

ملخص

وُجهت العديد من الانتقادات إلى النموذج التقليدي للتقارير المالية المعتمدة على القوائم المالية لعدم قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات؛ نتيجة للتغير السريع في بيئة الاعمال والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، بالإضافة الي المرونة التي تمنحها المعايير للإدارة وتفويض السلطة لاتخاذ القرارات كان دافعاً لقيام الإدارة بتعظيم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى وأصحاب المصالح وظهور ما يسمي بإدارة الارباح، لذا استهدف البحث الحالي دراسة وتحليل ممارسات إدارة الأرباح في ضوء تعدد أنماط هيكل الملكية مع سعي الباحث الي وضح مدخا مقترح للحد من ممارسات الإدارة في الأرباح في ضوء آليات حوكمة الشركات بشكل عام وآلية هيكل الملكية بشكل خاص، ولتحقيق هذا الهدف واختبار فرضيات الدراسة اعتمد الباحث على عينة مكونه من (٥٤) شركات مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧م إلى ٢٠٢٠م، واعتمدت الدراسة على مقياس نسبة ميلر **(Miller)** لقياس إدارة الارباح، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أنماط هيكل الملكية بالشركات المساهمة الكويتية وممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات الدالة: إدارة الارباح، أنماط هيكل الملكية، ألية هيكل الملكية، حوكمة الشركات، سوق الأوراق المالية الكويتة.

A proposed introduction to limiting profit management practices in the light of ownership structure patterns: an applied study.

Prof. Dr. Ali Mahmoud Mostafa K.[□□□], Dr Amal Abdel Fadel. [□□□□] and Abdel Aziz Faisal N., [□□□□□]

Abstract:□

Many criticisms were directed at the traditional model of financial reporting based on financial statements for its inability to meet the needs of its users for financial and non-financial information necessary for decision-making. The rapid change in the business environment, economic and technological developments, in addition to the flexibility that standards give to management and the delegation of authority to make decisions is an incentive for management to maximize its benefits at the expense of other parties and stakeholders, and the emergence of what is called profit management.

Thus, this paper aims to study and analyze earnings management practices in light of the multiplicity of ownership structure patterns, with the researcher seeking to clarify a suggested approach to limit management practices in profits in light of corporate governance mechanisms in general and the ownership structure mechanism in particular. A sample consisting of (54) companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2017 AD to 2020 AD, and the study relied on the Miller ratio scale to measure earnings management. profits.

Keyword: Earnings management, ownership structure patterns, ownership structure mechanism, corporate governance, stock market, Kuwait.

[□□□] Professor of Financial Accounting, Head of the Accounting Department at the College, and the former Vice Dean for Community Service and Environment Affairs

[□□□□] Lecturer in the accounting department of the college

[□□□□□] Master researcher

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

مُقَدِّمَة :

تُعد القوائم والتقارير المالية التي يتم اعدادها استنادا على المعايير المحاسبية الدولية المصدر الرئيسي بتوفير المعلومات الي مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ القرارات، إلا انها أصبحت غير قادرة علي تلبية احتياجات مستخدميها وذلك نظراً للتغيرات والتطورات البيئية والاقتصادية والتكنولوجية بالإضافة الي المرونة التي تمنح المعايير الي الإدارة في حرية الاختيار بين أساليب وطرق القياس المحاسبي والمعالجات المحاسبية مع تفويض السلطة من قبل المساهمين للإدارة كان دافعاً لقيام الإدارة بتعظيم منفعتها الشخصية الحالية والمستقبلية؛ مما أدى الي تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات وممارسات السلوك الانتهازي للإدارة وظهور ما يسمي بإدارة الارباح وهو ما أبرزته نظرية الوكالة من احتمالية وجود تعارض في المصالح؛ مما يترتب عليه من قيام الإدارة بتعظيم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى.

حيثُ تتحقق إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرين وإدارة الشركة الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية واختيار السياسات المحاسبية والتوقيت المناسب للتطبيق وكذلك عند إعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على التعاقدات التي تتم بناءً على تلك التقارير [١].

ولقد ظهر العديد من الطرق والأساليب المستخدمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح والتي من أهمها التوسع في الإفصاح المحاسبي وآليات حوكمة الشركات، فقد اهتم العديد من الباحثين والدارسين بآليات حوكمة الشركات باعتبارها من أهم الوسائل الفعالة التي تحد من ممارسات إدارة الأرباح وتضمن الإفصاح عن المعلومات اللازمة للمستثمرين حتي يكونوا قادرين علي إنخاذ القرارات الاستثمارية[٢]، حيثُ تم تصنيف آليات حوكمة الشركات إلي آليات داخلية مثل مجلس الإدارة ، وهيكل الملكية، وآليات خارجية تتمثل في النظام القانوني ، والسوق الخارجي كأداة رقابة، ومن ثم فقد تزايد الاهتمام بدراسة وتحليل هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات لدورها الفعال في التأثير علي الأداء المالي للشركات وجودة المعلومات المحاسبية وكذلك مستوي الإفصاح الاختيارية بالتقارير السنوية المنشورة[٣].

---

(١) د/عماد سعيد الزمر،" دراسة تحليلية تطبيقية لمدي تأثير ممارسات إدارة الأرباح علي قرار تغيير المراجع الخارجي"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (٤٦)، العدد الاول، ٢٠٠٩م، ص ٥.

(٢) د/ إيمان محمد سعد الدين،" دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ٢٠١٢م، ص١٦٠.

(3) Christiana Dharmastutil and Sugeng Wahyudi," The Effectivity of Internal and External Corporate Governance Mechanisms Towards Corporate Performance", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.4, No.4, 2013, Pp 132-133.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن هيكل الملكية يؤثر بشكل كبير في مشاكل الوكالة بشكل عام وشكلة عدم تماثل المعلومات وممارسات السلوك الانتهازي للإدارة بشكل خاص، بالإضافة الي انه يؤثر علي جودة التقارير المالية والمعلومات التي تحتويها، ومن ثم يضعف من ثقة ومصداقية التقارير من قبل مستخدميها؛ مما يتطلب مزيد من الدراسات والبحث من قبل الباحثين والهيئات والمنظمات المهنية.

مشكلة البحث:

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل ملكية الشركة وقيمتها وممارسات إدارة الأرباح؛ حيث يرسم هيكل الملكية إلى حد كبير مشكلة الوكالة في الشركة، بالإضافة إلى أنه يؤثر أيضاً على إعداد تقارير الشركة، فعندما يكون لمالك ما حق الرقابة الفعالة في الشركة، فإنه يتحكم في إنتاج المعلومات المحاسبية للشركة وسياسات التقرير. وكذلك عندما يكون مالك الشركة المسيطر محصناً بقوة التصويت، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض مصداقية المعلومات المحاسبية، مما يعني أن المستثمرين الخارجيين يولون اهتماماً أقل للأرقام المحاسبية المقررة؛ بسبب أنهم يتوقعون أن صاحب الشركة يقرر عن معلومات محاسبية تحقيقاً لمصلحة ذاتية بدلاً من عكس حقيقة ما وراء المعلومات الاقتصادية للشركة، على وجه الخصوص، فإن المستثمرين الخارجيين ربما لا يثقون في الأرباح المقررة للشركة بسبب أن صاحب الشركة يمكن أن يتلاعب في الأرباح.

وعلي الرغم من دراسة أهمية أثر التعارض بين الملكية والرقابة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين أنماط هياكل الملكية وممارسة إدارة الأرباح. بالإضافة الي التباين في تأثير أنماط هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح؛ وأن هذا الاختلاف مازال محل جدل بين الباحثين والدارسين، وهنا تنبع أهمية تتبع العلاقة بين أنماط هيكل الملكية (ملكية مشتتة أو تركز الملكية) وممارسات إدارة الأرباح لتقليل تلك الممارسات. وتدعيما لما سبق يري بعض الباحثين أن كل من الملكية الإدارية وتركيز الملكية تحدان من ممارسة إدارة الأرباح في الشركة والذي له تأثر على الإدارات الإدارية بشكل مباشر أو غير مباشر (٤).

ومما سبق يمكن الباحث تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية: ما هو أنماط هيكل الملكية؟ وما هي مكوناته؟ ما هي محددات ودوافع ممارسات إدارة الارباح؟ ما هي وسائل وأساليب الحد من ممارسات إدارة الارباح؟ ما هو طبيعة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية والحد من ممارسات إدارة الارباح؟

(4) Sandra Alves," Ownership structure and earning management evedance from Portugal", **Australasian accountingbusiness and finance journal**, vol 6 , No. 1, 2012,p.

هـــــدف البحـــــث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث مدخل مقترح للحد من ممارسات إدارة الأرباح في ضوء أنمـــاط هيكل الملكية كأحد متطلبات حوكمة الشركات دراسة تطبيقية في البيئة الكويتية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة وتحليل الإطار النظري لممارسات إدارة الربح في أدبيات الفكر المحاسبي.

٢- دراسة طبيعة انماط هيكل الملكية ومحدداتها

٣- دراسة طبيعة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٤- دراسة العلاقة بين هيكل الملكية ونظرية الوكالة في ضوء آليات حوكمة الشركات

أهميـــــة البحـــــث:

فتنبع أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع حيوي وهام وهو علاقة أنماط هيكـــل الملكيـــة بممارسات إدارة الأرباح ، بالإضافة تقديمه دليلاً عملي من دراسة وتحليل المشكلات الناتجة عن أنماط هيكل الملكية في الشركات المساهمة وأثرها علي ممارسات إدارة الربح وجودة المعلومات المحاســبية، وقيمة الشركات، وذلك في ظل الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالي ، وهو ما قد يوفر معلومات مفيدة للجهات التنظيمية المسئولة عن التطبيق،.كما تنبع أهمية البحث من تزايد الضغوط علـــى الشركات من جانب الهيئات المهنية والمستثمرين لتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة لاستخدامها في اتخاذ قرارات مختلفة

منهـــــج البحـــــث:

تحقيقًا لأهداف البحث يعتمد الباحث على المناهج الآتية:

أ) **المـنهج الاسـتقرائي**: يعتمد هذا البحث على الملاحظة والاستنتاج العلمي للظواهر ففي ضوءه سوف يـــتم استقراء جوانب المشكلة محل الدراسة واستعراض الدراسات السابقة معتمداً في ذلـــك على المراجع والدوريات العلمية.

ب) **المنهج الاستنباطي**: يعتمد على المنطق والاستنتاج وذلك لمحاولة الربط بين الجوانب المختلفـــة لأنمـــاط هيكل الملكية وممارسات إدارة الربح وآليات حوكمة الشركات وكيفية استنتاج مـــدخل مقترح للحد من ممارسات إدارة الربح ومعرفة أثرها على الشركات المساهمة..

حـــدود البحـــث:

١- لن تتناول الدراسة التعرف على أليات وقواعد حومة الشـــركات إلا بالقـــدر الـــذي يخـــدم الدراسة.

٢- لن تتناول الدراسة دور المراجع الداخلي أو الخارجي تجـــاه ممارســـات إدارة الـــربح، إلا بالقدر الذي يخدم هدف البحث.

٣- لن تتناول الدراسة الاعتراف والقياس والافصاح المحاسبي عن انماط هيكل الملكية إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

خطة البحث:

في ضوء مقدمة البحث ومشكلته وأهدافه وأهميته يمكن تقسيمه إلى المحاور التالية:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: تحليل ودراسة واستقراء الدراسات السابقة واشتقاق وتطوير الفروض.

القسم الثالث: الإطار الفكري والنظري لممارسات إدارة الارباح.

القسم الرابع: أنماط هيكل الملكية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الارباح.

القسم الخامس: الدراسة التطبيقية

القسم السادس: النتائج والتوصيات.

القسم السابع: المراجع.

القسم الثاني:

تحليل ودراسة واستقراء الدراسات السابقة واشتقاق وتطوير الفروض.

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث دراسة طبيعة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح مع وضع مدخل مقترح للحد من تلك الممارسات، ونظراً لتنوع الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع البحث وأهمية النتائج التي توصلت إليها، سوف يعرض الباحث أهم هذه الدراسات ذات الصلة بأبعاد المشكلة بالقدر الذي يخدم أهداف البحث وذلك من خلال تقسمها إلى:

أولا: دراسات باللغة العربية:

هدفت دراسة: د/السيد محمود الحناوي ٢٠١٩م:[٥] الي اختبار أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية باستخدام عينة مكونه من (٥٠) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ما بين ٢٠١٤م الي ٢٠١٦م، واعتمد الباحث علي استخدام نموذج جونز المعدل. وتوصلت الدراسة الي ان هناك علاقة إيجابية بين تركز الملكية وجودة التقارير المالية، كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة سلبية، ولكنها غير معنوية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير.

(٥) د/ السيد محمود الحناوي،" أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (٦)، العدد الاول،٢٠١٩م، ص ص ١-٤٩.

هدفت دراسة: د/أسامة مجدي فؤاد ٢٠٢٠م:[٦] الي دراسة أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، **توصلت الدراسة إلي:** أن هياكل الملكية الإدارية والمؤسسية والأجنبية لها تأثيراً معنوياً موجباً على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية. في حين أن هيكل ملكية الدولة(الحكومية) له تأثيراً معنوياً سالباً على إدارة الرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية.

هدفت دراسة: د/ دعاء أحمد سعد ٢٠٢٠م: [٧] الي دراسة أثر هيكل الملكية على العلاقة بين مستوي الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الاوراق المالية في مصر، **توصلت الدراسة إلي:** أن هيكل الملكية له تأثيراً معنوياً سالباً على العلاقة بين مستوي الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال. كما توصلت الدراسة الي وجود علاقة موجبة بين مستوي الإفصاح الاختياري وكل من تكلفة رأس المال وحقوق الملكية عند إدخال هيكل الملكية كمتغير منظم.

هدفت دراسة: د/ السيد جمال ٢٠٢١م: [٨] **الي توصلت الدراسة الي:** دراسة واختبار أثر هيكل الملكية على شفافية الافصاح بالتقارير المالية للشركات المصرية وذلك على عينة من تلك الشركات مكونه من ٦٠شركة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٢م إلي٢٠١٨، **كما توصلت الدراسة الي** وجود علاقة ايجابية بين انماط هيكل الملكية وشفافية الافصاح بالتقارير المالية فيما يتعلق بتركز الملكية المؤسسي، عدم وجود علاقة أو تأثير للملكية الأجنبية والعائلية وشافية الافصاح في التقارير المالية، يوجد علاقة سلبية بين الملكية الادارية ومستوي الشفافية والافصاح بالتقارير المالية.

ثانيا: دراسات باللغة الانجليزية:

هدفت دراسة Soheil Kazemiana and Zuraidah Mohd Sanusi 2015:[٩] **الي** مراجعة بعض الأبحاث الرئيسية التي تناولت تأثير الملكية المؤسسية على صراعات الوكالة ونتائجها المتراكمة على الشركات في مختلف البلدان. بالإضافة إلى دراسة العلاقات بين هيكل الملكية

---

(٦) د/ أسامه مجدي فؤاد محمد،" أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٣)، العدد الرابع،٢٠٢٠م، ص ص ١-٤٧.

(٧) د/ دعاء احمد سعيد فارس،" أثر هيكل الملكية على العلاقة بين مستوي الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال: دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٣)، العدد الأول،٢٠٢٠م، ص ص ١-٥٧.

(٨) د/ السيد جمال محمد القزاز،" أثر هيكل الملكية علي مستوي الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية: دراسة امبريقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٤)، العدد الأول،٢٠٢١م، ص ص ١-٥٣.

(٩) Soheil Kazemiana and Zuraidah Mohd Sanusi," Earnings Management and Ownership Structure", **Procedia Economics and Finance**, Vol 31, 2015, Pp 618 – 624.

(ومجموعاته الفرعية) وإدارة الأرباح. وفهم تأثيرات هيكل الملكية وإدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين هيكل ملكية الشركات وإدارة الأرباح المتراكمة؛ حيثُ تتأثر إدارة الأرباح بأنماط هيكل الملكية للشركات، بغض النظر عن الظروف البيئية المحيطة.

هدفت دراسة Zahra AL Nasser [١٠]:(2019) الي دراسة وفحص تأثير الملكية العائلية على أداء الشركات المدرجة في البورصة في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة الي أن حضور أفراد العائلة المالكة في اجتماعات مجلس الإدارة يؤثر سلباً على أداء الشركة، ولكن ليس له تأثير على قيمة الشركة. تظهر النتائج أيضاً أن الشركات التي لديها العديد من أفراد العائلة المالكة المستقلين في مجلس الإدارة تتمتع بأداء أفضل وقيمة أفضل للشركة. بالإضافة إلى ذلك تتمتع الشركات التي لديها عدد كبير من أفراد العائلة المالكة الحاضرين في مجلس الإدارة بأداء أفضل

هدفت دراسة[١١] :Hassan Anwara and S,Buvanendra (2019) الي دراسة تأثير أنماط هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة كولومبو في الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٢٠١٨/٢٠١٧. حيثُ يتم قياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج الاستحقاق التقديري المعدل للأداء. وتوصلت الدراسة الي أن هياكل الملكية الإدارية والمؤسسية فعالة في تقييد التلاعب في الاستحقاقات. وعلى النقيض توصلت الدراسة الي وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح.

هدفت دراسة[١٢] :Zukaa Mardnly, et al (2020) : الي دراسة وتحليل وفحص التأثير الفردي والمجمع للملكية الإدارية وجودة المراجعة الخارجية كأحد آليات الرقابة والتحكم على ممارسات إدارة الأرباح والحد منها. وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة سلبية بين نمط هيكل الملكية الإدارية (كما هو مقتبس من ملكية مجلس الإدارة) وممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة الي انه لا تؤثر جودة المراجعة ولا التأثير المتزامن للملكية الإدارية وجودة المراجعة **(Big 4)** على إدارة الأرباح.

([10]) Zahra AL Nasser, "The effect of royal family members on the board on firm performance in Saudi Arabia", **Journal of Accounting in Emerging Economies,** Vol. 1, 2019, Pp 1-30,

([11]) Hassan Anwara and S. Buvanendra," Earnings Management and Ownership Structure: Evidence from Sri Lanka", **International Journal of Theory & Practice**, Vol. 10, No. 01, 2019, Pp 44-65.

([12]) Zukaa Mardnly., et al.," Earnings management and audit quality at Damascus securities exchange: does managerial ownership matter?", **Journal of Financial Reporting and Accounting,** Vol. 19, No. 5, 2021, Pp 725-743.

هدفت دراسة:Shaker Dahan., et al [١٣] (2021): الي دراسة وتحليل تأثير هيكل الملكية (OWS) ودورها الرقابي على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية (REM). وتوصلت الدراسة الي أن الملكية العائلية والأجنبية والمؤسسية لها علاقة إيجابية بجودة التقارير المالية، وهي إلى حد كبير، قادرة على التخفيف من حدة ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى أن أنماط هيكل الملكية تؤثر بشكل كبير علي ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة، مما يدعم النظريات الحالية حول حوكمة الشركات ووجهات نظر الممارسين.

في نهاية عرض هذه الدراسات والبحوث يري الباحث ما يلي:

- عدم وجود اتفاق بين الدراسات حول تأثير أنماط هيكل الملكية المختلفة (المؤسسية، والعائلية، والإدارية، والأجنبية، والحكومية) على ممارسات إدارة الأرباح ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١- اختلاف الدراسات فيما بينها حول طبيعة العلاقة بين نمط الملكية المؤسسية وممارسات إدارة الأرباح، فقد توصلت بعض الدراسات إلي وجود علاقة سلبية بين الملكية المؤسسية وممارسات إدارة الأرباح؛ ويرجع ذلك إلي أن المستثمر المؤسسي لديه الخبرة والقدرة علي المتابعة والرقابة، في حين أشارت بعض الدراسات الي وجود علاقة إيجابية بين ملكية المؤسسات المالية وممارسات إدارة الأرباح؛ ويرجع ذلك إلي أن المستثمر المؤسسي يركز علي الأداء المالي الحالي. بالإضافة الي أنهم ليس لهم تأثير فعال على أعمال وتصرفات المديرين.

٢- اختلاف الدراسات فيما بينها حول طبيعة العلاقة بين نمط الملكية الإدارية وممارسات إدارة الأرباح،حيت توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية وممارسات إدارة الأرباح؛ مستنده في ذلك على أن وجود الملكية الإدارية يسمح بتقارب المصالح مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح. وعلي النقيض أشارت بعض الدراسات الي وجود علاقة طردية مستندة في ذلك على ما تكتسبه الإدارة من القوة والحصانة ومن ثم عدم خضوعها للرقابة.

([13]) Shaker Dahan., et al.," Ownership structure and real earnings management: evidence from an emerging market", **Journal of Accounting in Emerging Economies** ،ISSN: 2042-1168, 2021, Pp 1-25.

- ندرة الدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة بين متغيرات أنماط هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح في البيئة الكويتية الأمر الذي يتطلب بحثه ودراسته للوقوف على أثر متغيرات هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن هناك نتائج متباينة بين ما توصلت اليه الدراسات السابقة بشأن طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وانماط هيكل الملكية في ضوء آليات حوكمة الشركات ومن ثم يمكن اشتقاق فروض البحث كما يلي:

الفرض الرئيسي الاول: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أنماط هيكل الملكية بالشركات المساهمة الكويتية وممارسات إدارة الأرباح.

ويمكن إشتقاق من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الاول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز ملكية كبار المساهمين وممارسات إدارة الأرباح**
- **الفرض الفرعي الثاني:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية وممارسات إدارة الأرباح.
- **الفرض الفرعي الثالث:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية المشتتة للمساهمين وممارسات إدارة الأرباح.

القسم الثالث
الإطار الفكري والنظري لممارسات إدارة الأرباح

تسعى الإدارة الى التأثير على رقم صافى الأرباح المنشورة تحت ما يسمى بإدارة الأرباح وذلك انطلاقا من سعى الإدارة إلى تحقيق مصلحتها الذاتية بغض النظر عن مصلحة الملاك ويعكس ذلك السلوك الانتهازي للإدارة واستغلال سلطتها، ولذلك حظيت قضية إدارة الأرباح ومازالت تحظى باهتمام كبير في الفكر المحاسبي المهني والأكاديمي، فقد جذبت انتباه العديد من الباحثين والكتاب من ستينيات القرن الماضي مما يشير إلى انتشار هذه الممارسات في الواقع العملي وأنها أصبحت ظاهرة شبه عامة، مما يتطلب ضرورة التعرف على الجوانب الفكرية والفلسفية المختلفة المتعلقة بها وهذا ما سوف يتناوله الباحث في هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

أولا: مفهوم ممارسات إدارة الأرباح:

عرفت إحدى الدراسات إدارة الأرباح بأنها: قيام المديرين باستخدام الحكم الشخصي فى التقارير المالية وفى تنظيم الأنشطة الإقتصادية لتغيير أرقام هذه التقارير وذلك إما لتضليل بعض

أصحاب المصالح عن الآداء الإقتصادى المتعلق بهذه الأنشطة الإقتصادية أو بهدف الحصول على منافع متعلقة بعقود وإلتزامات تعتمد على الأرقام الواردة فى القوائم المالية(١٤).

كما عرفتها دراسة زيدان بأنها: التدخل المتعمد لإدارة المنشأة بهدف التأثير على رقم صافى الربح بطريقة تؤدى إلى تضليل أصحاب المصالح سواء كان هذا التدخل يتم فى نطاق السياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أم مخالفتها عن طريق استخدام البدائل والاختيارات والتقديرات والسياسات المحاسبية لصياغة الأحداث الاقتصادية وتنظيم العمليات المالية للمنشأة بغرض إعداد التقارير المالية بحيث تعطى النتائج المرغوب فيها لتوجيه المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية لتحقيق أهداف الادارة(١٥).

كما عرفتها إحدى الدراسات بأنها: وسيلة لتحقيق غاية معينة للإدارة العليا لمنشأة الأعمال، حيث تقوم بالتلاعب في الأرباح من خلال الاستخدام التكتيكي للجانب الاختياري للمحاسبة على أساس الاستحقاق، لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي لتلك المنشأة (١٦).

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث تعريف إدارة الربح بأنها "ممارسات متعمدة من قبل الإدارة بغرض التأثير على رقم صافى الربح المفصح عنه في الاتجاه الذى ترغب فيه الإدارة لتحقيق مصالحها أكثر من كونه إنعكاساً للأداء الاقتصادي الحقيقى للشركة وذلك من خلال الإستخدامات المدروسة للإختيارات والتقديرات المحاسبية والأحكام المهنية، وذلك فى ضوء مرونة المبادئ المحاسبية ووجود بدائل للسياسات المحاسبية".

ثانيا: دوافع ممارسات إدارة الأرباح:

قامت بعض الدراسات بتقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة أقسام رئيسية قد ينطوى كلً منها على الدافع الانتهازى أو دافع كفاءة المنشأة أو على الدافعين معاً، بالإضافة إلى بعض الدوافع الفرعية ويمكن إستعراض تلك الدوافع بإيجاز كما يلي (١٧):

---

(1) Indiael Daniel Kaaya,"The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management: A Review of Empirical Evidence" **Journal of Finance and Accounting,** Vol. 3, No. 3, 2015, p.12.

(١٥)أ/ أحمد السيد زيدان، "إطار مقترح لتحديد موقف مراقب الحسابات من السياسات المحاسبية البديلة على إدارة الأرباح فى سوق الأوراق المالية المصرية – دراسة ميدانية"، **رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١١م، ص ٢٥.

(16) Yang, Rong & He, Lerong "Does Industry Regulation Matter? New Evidence on Audit Committees and Earnings Management",_**Journal of Business Ethics**, No. 23, 2014, p. 574

(١٧) لمزيد من التفاصيل:

- د/ فاتن سيد خميس عطيه، " دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد الثاني ، ٢٠١٨م، ص ٨٠٤-٨١٠.

❖ **الدوافع التعاقدية: "Contractual Incentives"**:

يقصد بها تلك الدوافع التى تنشأ عن العقود التى تبرمها إدارة الوحدة مع أطراف خارجية، فعندما يكون التعاقد بين المنشأه والأطراف الأخرى مبنياً على النتائج المحاسبية يتولد لدى المديرين الدافع لإدارة الأرباح وتتمثل هذه الدوافع التعاقدية فى: "عقود وحوافز ومكافآت الإدارة وعقود الدين وتعظيم مكافأة الإدارة ومقابلة شروط القروض والأمان الوظيفى وإكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات"(١٨).

❖ **دوافع تنظيمية: "Regulatory Incentives"**

تعتبر العلاقات التعاقدية مع الجهات التنظيمية والاشرافية إحدى دوافع ادارة الأرباح التي تتم بهدف تخفيض التكاليف السياسية الناتجة من تدخل الجهات الحكومية في شئون المنشأة أو لتخفيض الضرائب، لذلك فإنه يتولد لدى المديرين الحافز لإدارة الربح وبالتالى فإنه من خلال إدارة نتائج العمليات يمكن للمديرين التأثير على أعمال واضعى التشريعات أو المسئولين الحكوميين مما يقلل من الضغوط السياسية وتأثير التشريعات على المنشأة، فالأعباء والضغوط السياسية من شأنها أن تؤدى إلى حوافز لدى مديرى الوحدات الاقتصادية للقيام بإدارة الأرباح لتخفيض الربح وذلك إما للإستفادة بالأثر الإيجابى للتنظيم للتأثير على الجهات التنظيمية لإتخاذ قرارات تتفق مع إهتمامات الشركات أو لتجنب الأثر السلبى للتنظيم من خلال إقناع الجهات التنظيمية بعدم تطبيق القرارات التى لا تتفق مع إهتمامات ومصلحة الشركات(١٩).

❖ **دوافع السوق: "Market Incentives"**:

تعمد إدارة الشركة إلى التأثير على السوق عندما تدرك وجود علاقة بين الأرباح المنشورة والقيمة السوقية للشركة، وخاصة قبل إصدار أسهم جديدة لزيادة أسعارها أو لتحقيق الأرباح المخططة لتفادي العقوبات التى من الممكن أن تتعرض لها الشركة حال فشلها فى تحقيق توقعات المحللين الماليين، كما يدفع ادارة الشركة إلى التأثير فى سوق الأوراق المالية لضمان بقائها واستمرارها فى سوق المنافسة(٢٠).

– د/ علاء أحمد حسين، "قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية – دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد ١٩، ٢٠١٥م، ص١٠.

(١٨) د/ أمال إبراهيم محمد، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (٣١)، العدد (١)، المجلد (١)، ٢٠١١م، ص ٤٩٧.

(١٩) د/ أحمد عثمان رشوان، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٨٩.

(20) Douglas F. Prawitt., et al., **Op Cit**, P.1269.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أنه على الرغم من تعدد دوافع ممارسات إدارة الأرباح إلا أن الدافع الاساسي هو تحقيق مكاسب مادية وغير مادية، مع بقاء الإدارة فى موقعها من خلال إظهار نجاحها الإداري فى الالتزام بكل الالتزامات المنوطة مما يدفعها إلى القيام بمثل هذه الممارسات وإظهار تقاريرها المالية بغير حقيقتها.

ثالثا: المحددات والعوامل المؤثرة على إدارة الأرباح والآثار المترتبة عليها:

اختلفت ممارسات الادارة لإدارة الأرباح باختلاف الظروف التشغيلية التي تمر بها الشركة ومن ثم بوجد مجموعة من المحددات والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح والتي تختلف من منشأة لأخرى ومن أهمها [٢١]:

١. **حجم الشركة**: على الرغم من إختلاف الأراء حول‌دور حجم المنشأة تجاه ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن معظم الدراسات إتفقت على أنه كلما زاد حجم الشركة كلما كانت إحتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر

٢. **ربحية الشركة**:يُعد رقم صافي الربح من أهم البنود التي تهتم بها الشركة عند إعداد القوائم المالية، حيث تستخدم كمقياس لقياس قدرة الشركة على توليد الأرباح وكفاءة إدارة الشركة وقدرة الشركة علي سداد ديونها، لذلك تعد الشركة ذات الارباح المرتفعة مجالاً خصباً لإدارة الأرباح من خلال إستخدام الطرق والأساليب المحاسبية حيث كلما زادت ربحية الشركة زادت ممارسات ادارة الأرباح [٢٢]

٣. **نوع الصناعة**: يقصد بها طبيعة النشاط الذى تزاوله المنشأة وتختلف ممارسات إدارة الأرباح تبعاً لطبيعة الصناعة أو القطاع الذى تعمل فيه المنشأة، فالظروف التشغيلية تختلف من قطاع لآخر فهناك صناعات يكون متوفر لديها ما تستطيع من خلاله القيام بممارسات إدارة الأرباح على عكس صناعات أخرى، فمثلا " المنشآت التي تعمل في الصناعات عالية

([٢١]) <u>لمزيد من التفاصيل:</u>

- أ/رنا علي صقور، " دور الافصاح المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الارباح: دراسة ميدانية "، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة دمشق، ٢٠١٤م، ص ٢٨-٣١.
- أ/كريمة محمد معتوق عمر العبانى، "دور معايير التقارير المالية الدولية فى تفعيل حوكمة الشركات للحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص٤٣.

([22]) David Emanuel, et al., " Efficent Contracting and Accounting " **Accounting and financial**, Vol 43,2003, pp 149-166

التكنولوجيا كالاتصالات والحاسبات تتميز بقدر أكبر من التحفظ على عكس القطاع الزراعي وغيره فزيادة درجة التحفظ تؤدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح (٢٣).

٤. **العبء الضريبي**: يتوقف العبء الضريبي الذي تتحمله الشركة على حجم الإيرادات والأرباح التى تحققها الشركة – علاقة طردية– حيث كلما زاد الربح زاد العبء الضريبي للشركة مما يدفع الشركة إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأساليب والطرق والسياسات المحاسبية التي يمكن من خلالها تخفيض الضريبة عن طريق تخفيض رقم صافي ربح الشركة، بالإضافة إلى وجود علاقة بين إعداد التقارير المالية وبين أنظمة الضريبة التي تخضع لها الشركة لذلك تعد الضرائب من أهم الحوافز التي تدفع الادارة لممارسات إدارة الأرباح

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن إدارة الأرباح ممارسات مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية في جميع الأحوال، حتى وإن كانت لا تنتهك المبادئ والمعايير المحاسبية بشكل واضح، ومن ثم تُعد المشكلة الاساسية لممارسات إدارة الارباح أنها تعتبر رسالة صريحة للعاملين مفادها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسات مقبولة داخل منشأة الأعمال.

رابعا: وسائل ومقاييس الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح:

يُعد اكتشاف مدى وجود ممارسات إدارة أرباح من عدمه عاملاً هاماً حيث تناولت العديد من الدراسات وسائل الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح فقد أشارت بعض الدراسات إلى إمكانية تقسيم أساليب ووسائل الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح إلى ثلاث مجموعات رئيسية هما (٢٤):

المجموعة الاولي: النماذج الكمية التي تعتمد على إجمالي الاستحقاقات: وبعد من أهم هذه النماذج نموذج جونز وجونز المعدل **موذج (Healy 1985)**، **نموذج**(DeAnglo 1986)،

المجموعة الثانية: النماذج الكمية التي تعتمد على استحقاقات محددة: ويعد من أهم هذه النماذج نموذج الصناعة، **نموذج .Miller**

:**المجموعة الثالثة : النماذج تعتمد على منهج التوزيع التكراري للأرباح** : يعتمد نموذج التوزيع التكراري للأرباح على فحص التوزيع التكراري للقطاع العرضي للأرباح وذلك بهدف التحقق مما إذا كانت أرباح

---

(٢٣) أ/نوران نبيل عبد السلام محمود ، "الدور الحوكمى لخصائص مجلس الإدارة وأثره على إدارة الأرباح والقوائم المالية"، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٢، ص٥٢.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل:

- Partha Mohanram, **Op. Cit.**, Pp1 – 8.
- Stephen R. Stubben " Discretionary Revenues as a Measure of Earnings Management". **The Accounting Review**, Vol. 85, No. 2, March 2010 pp. 695-717.

الشركة تتوزع بشكل منظم على نقاط تقع مباشرة أعلى أو أسفل المؤشرات القياسية للأرباح – الأرباح الصفرية، وأرباح السنة السابقة و توقعات المحللين الماليين – وفى حالة اكتشاف معدل تكرار منخفض (مرتفع) بشكل غير عادى للشركات التي تقع أسفل (أعلى) المؤشر القياسي يظهر الشك فى ممارسات إدارة الأرباح[٢٥].

وبناءً على ذلك يتضح للباحث أنه توجد العديد من النماذج التي يمكن من خلالها اكتشاف مدى قيام إدارة الشركة بممارسات إدارة الأرباح حيث اعتمدت معظم هذه النماذج على الحصول على الاستحقاق الاختياري باعتباره مؤشر لمدى وجود ممارسات إدارة الأرباح وذلك لتدخل الإدارة فيه بهدف التأثير على دلالة القوائم المالية خاصة رقم صافى الربح، إلا أنها تعتمد بشكل أساسي على الأسلوب المحاسبي لإدارة الأرباح – أساس الاستحقاق المحاسبي– وتهمل إدارة الأرباح الحقيقية لذلك يعتقد الباحث أن نموذج ميللر نموذج استكمالي وليس بديل لباقي النماذج لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح

خامسا: وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

ونظراً لقدرة الادارة على تطويع السياسات المحاسبية لتحقيق منفعتها ومصلحتها الذاتية فقد تعددت أراء الباحثين حول وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح ووضع ضوابط لها، وسوف يتناول الباحث بعض هذه الآراء والأساليب المقترحة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وذلك كما يلى:

(أ) **الالتزام بحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**.

(ب) **الحد من حرية الإدارة في تطويع السياسات المحاسبية وضرورة توحيد السياسات المحاسبية وعدم ترك حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية للإدارة**.

(ج) **كفاءة وخبرات ومهارات مراقب الحسابات**.

وبعد التعرف على طبيعة وأساليب ممارسات إدارة الأرباح ووسائل الكشف عنها وكذلك دور المنظمات والهيئات المهنية فى الكشف عنها والحد منها، اتضح للباحث أن علاقة الوكالة بين **الادارة والملاك** أو **الادارة والاطراف ذات المصلحة** أفرزت العديد من المشاكل والتي من أهمها **تعارض المصالح** و**عدم تماثل المعلومات** وغيرها من المشاكل والتي دفعت الإدارة إلى ممارسة السلوك الانتهازي للإدارة من خلال التلاعب في الأرقام المحاسبة وممارسة إدارة الأرباح لذلك سوف يتناول الباحث من خلال **القسم الرابع** التعرف على " **أنماط هيكل الملكية في ضوء نظرية الوكالة وأليات حوكمة الشركات** " ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

([25]) Awidat Marai and Vladan Pavlovic.," An overview of earnings management measurement approaches: Development and evaluation". **Economics and Organization**, Vol 11, No 1, 2014, pp21–36.

القسم الرابع
أنماط هيكل الملكية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

نال هيكل الملكية فى الفترة الأخيرة اهتمام الباحثين والمهتمين بشأن الشركات المساهمة، ذلك لما له من تأثيرات فى مختلف جوانب أداء الشركة، كما يتأثر سلوك المستثمرين بالإشارات التى يعطيها اختلاف هيكل الملكية وتنوعه، ولقد أصبحت تركيبة هيكل الملكية من الأدوات الفعالة فى تطبيق – أو **عدم تطبيق** – قواعد حوكمة الشركات، حيث يُعد هيكل الملكية إحدى آليات الحوكمة. ولقد تناولت العديد من الدراسات دور هيكل الملكية فى أداء الشركة المالي، والتشغيلي، والعلاقة بين الملكية العائلية، ودورها فى تنويع تركيبة مجلس الإدارة من جوانب مختلفة كاختلاف :الخبرات، النوع، العدد، وتأثيراتها على جوانب الأداء، كما يساعد فهم هيكل الملكية فى الشركات المساهمة على فهم أوسع للعلاقة التي تدار بها الشركات، والوسائل التى تحافظ بها على توازن المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، لذلك يتم التعرف على أنماط هيكل الملكية من حيث المفهوم والأهداف والأهمية ومحدداتها فى الشركات المساهمة من خلال النقاط التالية :-

أولاً: مفهوم وطبيعة هيكل الملكية:

عرف بعض الباحثين [٢٦] هيكل الملكية على أنه " آلية هامة لحوكمة الشركات يُمكن أن تؤثر على أداء الشركة وثروة المساهمين، حيث تتمثل المشكلة الأساسية فى تكلفة الفصل بين الملكية والرقابة أو ما يُسمى بتكلفة الوكالة ".

بينما عرف البعض [٢٧]هيكل الملكية بأنه "الكميات النسبية من مستحقات الملكية الممنوحة للداخليين وهم الإدارة والخارجيين وهم المستثمرين الذين ليس لهم دور مباشر فى إدارة الشركة.

كما عرف أحد الباحثين [٢٨] هيكل الملكية بأنه "مجموعة من حصص رأس المال التى تمتلكها المجموعات والأفراد والتى تشكل فى مجموعها رأس مال الشركة وبإختلاف هذه المجموعات فإن اهتماماتها ومصالحها وتأثيراتها فى القرارات الإدارية والمالية المختلفه"، كما أن هذه المجموعات تسعى إلى تحقيق أهداف ومصالح ليست بالضرورة أن تكون متجانسة فيما بينهم.

---

(٢٦) لمزيد من التفاصيل:

- Nirosha Hewa Wellalage and Stuart Locke "agency costs, ownership structure and corporate governance mechanisms: a case study in new zealand unlisted small companies" **international research journal of finance and economics**, Issue 78 (2011), p178-179
- Amira Turki and Nadia Ben Sedrine"Ownership Structure, Board Characteristics and Corporate Performance in Tunisia" **International Journal of Business and Management**, Vol. 7, No. 4; February (2012),p121-122

(27) Govert Vroom and Brian T,"Ownership Structure, Profit Maximization, and CompetitiveBehavior", **Working Paper**, University of Navarra, 2010, P.1.

(٢٨) د/ عماد زياد رمضان، "أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية –"دراسة تطبيقية على السوق الأردني"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٣٤)، العدد الثالث، ٢٠١٠م ص ١٦١.

وقد عرفه آخر[٢٩] بأنه "يعنى حصص المديرين فى الشركة وتوزيع مستحقات الخارجيين سواء كان هناك مالك فردى مسيطر أو مجموعة من الملاك المسيطرين".

وفى ضوء ما سبق يتضح للباحث أن هناك إتفاق بين معظم الباحثين على أن هيكل الملكية يمثل حصص رأس المال فى الشركات وكذلك المستحقات الممنوحة داخلياً وخارجياً وذلك إما وفقاً لملكية الأسهم أو هوية الملاك، بالإضافة إلى أنها تُعتبر إحدى آليات حوكمة الشركات الفعالة، ولذلك يمكن للباحث تعريف هيكل الملكية بأنه عبارة عن "**إطار شامل يشتمل على النظام القانونى والمؤسسى والسوقى الذى تخضع له الشركات والذى يمكن تفعيله وذلك لتأثيره الفعال على قرارات الإدارة والحد من ممارسات إدارة الأرباح**"،

ثانياً: تصنيفات هيكل الملكية فى الشركات المساهمة:

يوجد العديد من التصنيفات والتبويبات لهيكل الملكية وكل تقسيم يستند إلى إطار معين وعلى الرغم من تعدد هذه التقسيمات إلا أنه يوجد بينها تداخلات، وفيما يلي عرض لهذه التقسيمات [٣٠]:

(أ): تقسيم هيكل الملكية على أساس الفصل بين الحق فى الثروة والفائض والتصويت:

وفقاً لهذا التصنيف يتم تقسيم هيكل ملكية شركات المساهمة إلى ثلاث أنواع رئيسية وهى كما يلى [٣١]:

١- **الملكية الرأسمالية**: وهى ترتكز على أن تكون الحقوق الأساسية موزعة بين الملاك وفقاً لحصتهم فى رأس المال، وللملاك الحق فى الفائض وفقاً لحصتهم فى رأس المال وبذلك يحصلون على نصيبهم

---

(29) Tuomas, L,"Agency Theory and Ownership Structure Estimating the Effect of Ownership Structure on Firm Performance", **Master's thesis**, Aalto University, 2011, P.1. **Available at: https://aaltodoc.aalto.fi Retrieved at: 27-9-2020**

(٣٠) **لمزيد من التفاصيل:**

- **المرجع السابق**، ص ص ١٢- ١٨.
- د/ عماد زياد رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦١-١٦٤
- د/ كرار سليم عبد الزهرة، " قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثيرها بمحددات هيكل الملكية: دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة فى سوق العراق للاوراق المالية"، **مجلة المتنبى للعلوم الإدارية والإقتصادية**، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، المجلد السادس، العدد الثالث ،٢٠١٦م، ص ص ١٥٣-١٦٠.
- أ/محمد عيد حسانين غانم، " نموذج مقترح لقياس العلاقة بين هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح وأثر ذلك على أسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٧م، ص١٥-٢٥.

(٣١)أ/ طمان عرفات إبراهيم، " نموذج مقترح لدراسة محددات إختيار هيكل الملكية وأثره على أداء المنشأة "، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م، ص ص ٣٦-٣٩

من الثروة وهذا ما يطلق عليه "**الحق فى الثروة**"، كما أن الملاك لهم نسبة تصويت علـــى أســـهمهم فى الجمعية العمومية وهذا ما يعرف" **بحق الرقابة**".

٢- **الملكيـة المركزيـة**: تُشير إلى تمركز ملكية الشركة فى يد عدد محدود من المساهمين وعادة ما تكـــون نسبة إمتلاكهم كبيرة نسبياً ومؤثرة بحيث تسمح لهم بالإشتراك فى إدارة الشركة وتوجيه سياســـاتها المالية والتشغيلية، وفى هذا النوع يكون للسلطة المركزية الحق فى الفائض والثروة والرقابة والتى يتم إنتخابها بشكل ديمقراطى، ويحدث ذلك على المستوى القطاعى أو الإقليمى أو القومى.

٣- **الملكية الديمقراطية**: وهى تقوم على أساس صوت واحد لكل شخص مما يعطى الحق المتساوى بـــين العاملين فى الرقابة على أداء الشركة

(ب): تقسيم هيكل الملكية على أساس هوية المساهمين:

تتعدد اشكال هيكل الملكية فى الشركات المساهمة وفقاً لهوية المساهمين إلا أن التصنيف علـــى أساس هوية المساهم له أهميه خاصه، حيث أن هناك بعض أشكال تركز الملكية تكـــون قـــادرة علـــى تخفيف حدة مشكلة الوكالة لمساهمى الشركات حيث أن كبار المساهمين لديهم مصـــلحة فـــى مراقبـــة الإدارة، ، بالإضافة إلى زيادة قدراتهم ومحفزاتهم لرقابة المديرين، ويرجع ذلك إلى أن منافع الرقابـــة تفوق تكاليفها المتكبدة نتيجة لزيادة حصص ملكية المساهمين[٣٢].

مما يلقى الضوء على ضرورة تحليل هيكل الملكية وتحديد هوية كبار المساهمين لفهم ودراسة مشاكل الوكالة التى يجب على نظام الحوكمة مواجهتها فى الشركات التى تتسم بزيادة تركيز الملكيـــة، حيث يمكن تحليل هيكل المكلية وتصنيفها وفقاً لهوى المساهمين بإعتبارها المقياس الملائم للملكية إلى:

١- ملكية صغار الملاك ٢- ملكية كبار الملاك ٣- الملكية الإدارية ٤- ملكية الحكومات

٥- الملكية الجماعية للمؤسسات المالية ٦- ملكية العاملين ٧- الملكية العائلية ٨- الملكية الأجنبية

(ج): تقسيم هيكل الملكية على أساس درجة الإنفصال بين الملكية والسيطرة:

تقاس درجة الإنفصال بين الملكية والسيطرة من خلال رأس المال المسيطر عليه وحـــدة مـــن رأس المال المملوك حيث يُقاس بكمية رأس المال المملوك إلى كمية رأس المال المســـيطر عليـــه [٣٣]، ويمكن توضيح أنواع السيطرة كما يلى [٣٤]:

١- **السيطرة المطلقة**: فى هذه الحالة لا يكون هناك إنفصال بين المليكة والرقابة من قبل الأشـــخاص الذين لهم أغلبية التصويت، وتكون هذه السيطرة أكثر شيوعاً فى الشـــركات الصغيرة عنها فى الشـــركات الكبيرة.

---

(٣٢) د/ وفيق عبد المحسن عبد الله الخيال، " تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالى لشركات المساهمة السعودية دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٣، العدد الاول، ٢٠٠٩، ص٢١٠

(٣٣) أ/طمان عرفات إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٢.

(٣٤) د/هشام حسن عواد المليجى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١.

٢- **السيطرة العائلية**: وهى تعنى أن أفراد الشركة الذين يديرون الشركة من خلال الترابط العائلى وفقاً لصلة القرابة بينهما، وهذا يترتب عليه مشاكل الوكالة الناتجة عن التعاملات مع الأطراف ذات الصلة بالإضافة إلى تولى أفراد الأسرة فى المناصب الإدارية [٣٥].

٣- **سيطرة الدولة**: تشير سيطرة الدولة إلى قدرة الدولة على زيادة رأس المال بطريقة مباشرة من خلال المدخرين أو المنظمين الماليين أو المستثمرين وذلك من خلال تكليف السلطة السياسية لحماية أموال المستثمرين، ولكن سيطرة الدولة والحكومة تؤدى إلى آثار سلبية على الأداء، حيث أكدت إحدى الدراسات أن أداء البنوك الكبيرة يميل إلى الأداء الأفضل عندما تنخفض ملكية الحكومة وأيضاً عندما تدخل إليها الملكية الأجنبية [٣٦].

٤- **سيطرة النقابات (التحالفات)** : وتشبه هذه السيطرة العائلية ولكن هذا النوع من السيطرة أكثر تعقيداً، حيث أن الثقة بين المستثمرين ورجال الأعمال ترجع إلى القيم المشتركة - **الإشتراك فى نفس الصناعة أو نفس الحزب السياسى-** ويمكن تعزيز هذه العلاقة من خلال الإتفاقات المشتركة.

وفى ضوء ما سبق عرضه من تقسيمات وتصنيفات لهيكل ملكية الشركات إتضح للباحث وجود علاقة طردية وأخرى عكسية بين أنماط هيكل الملكية وبين دورها الرقابى على تصرفات الإدارة وجودة الأرباح وتأثيرها على مشاكل الوكالة المتمثله فى " تضارب المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، تكاليف الوكالة، عدم تماثل المعلومات" وما يترتب عليها من زيادة أو(تخفيض) ممارسات إدارة الربح وتخفيض أو(تحسين) جودة التقارير المالية، ولذلك سوف يتناول الباحث التعرف على محددات إختيار هيكل الملكية فى الشركات المساهمة.

ثالثاً: محددات إختيار هيكل الملكية فى الشركات المساهمة:

تختلف أنماط هيكل الملكية من شركة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى تغير الظروف والقوانين والمواقف المحيطة بالشركات، حيث لا يوجد هيكل ملكية أمثل يصلح لجميع الشركات أو حتى يصلح لشركة واحدة فى جميع الأزمنة حيث يجب أن تُكيف الشركة هيكل ملكيتها فى ضوء التطورات والتغيرات البيئية المعاصرة سواء كانت متغيرات قانونية أو إقتصادية أو محاسبية، ويمكن توضيح أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة على هيكل ملكية الشركة من خلال الشكل التالي [□]:

([35]) Mohammed Al-Ghamd and, Mark Rhodes," Family Ownership, Corporate Governance and Performance: Evidence from Saudi Arabia ", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 7, No. 2; 2015, pp79-80.

([36]) Bo (Bob).X, and Haiyi, H. **Op, Cit, PP** 3-6.

□ المصدر: **إعداد الباحث**

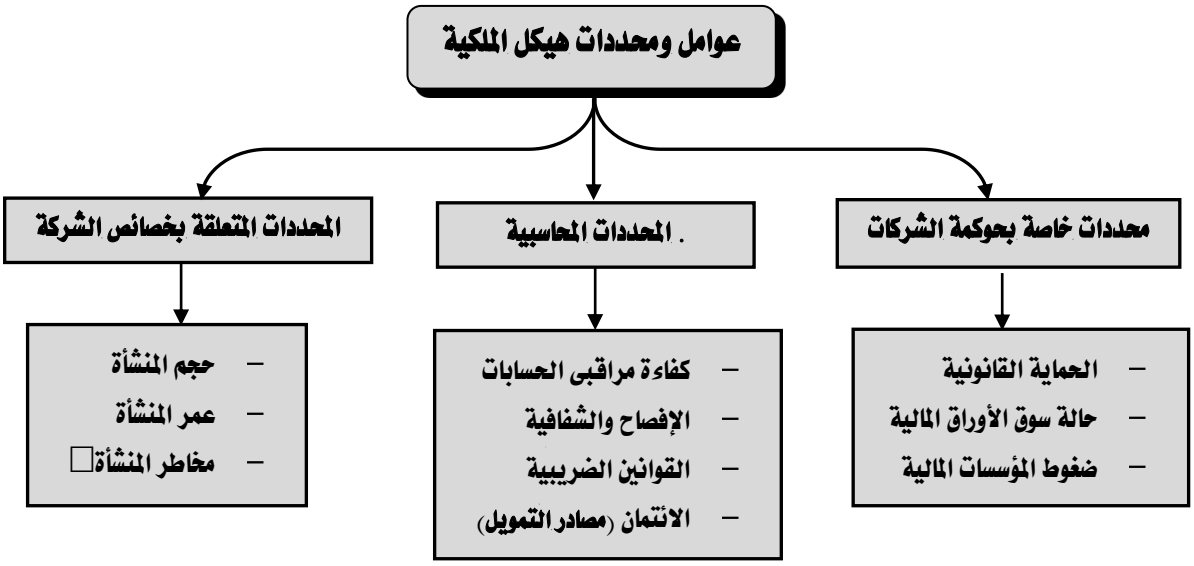

الشكل رقم (١)

العوامل والمحددات المؤثرة على اختيار هيكل الملكية

وفى ضوء ما تناوله الباحث من متغيرات ومحددات تؤثر بشكل مباشر على تغير أنماط هيكل الملكية فى الشركات المساهمة إلا أنه يوجد بعض المتغيرات الأخرى التى يمكن أن تؤثر على هيكل الملكية وذلك على حسب طبيعة الشركة وذلك مثل [٣٧]:

–**شركات ذات إكتتاب مغلق** : هى الشركات التى غالباً ما تكون ذا تأسيس عائلى الذى يمنع القائمين على الإدارة حرية التصرف وإتخاذ القرارات وإمكانية السيطرة على مشاكل الوكالة ودائماً ما يكونوا حرصين على نمو الشركة بحيث تتوارثها الأجيال والإحتفاظ بملكية أغلبية الأسهم.

–**شركات ذات الإكتتاب العام:** هى الشركات التى تعرض أسهمها للإكتتاب العام وتختلف فيها نمط الملكية على حسب زيادة المنافع الخاصة للمساهمين ورغبتهم فى السيطرة على الشركة، حيث تلعب السيطرة وتحقيق الأهداف الخاصة دور فعال فى تحديد نمط هيكل الملكية من تركز الملكية أو الملكية المشتته.

رابعاً : العلاقة بين هيكل الملكية والحد من ممارسات إدارة الأرباح:

يعتبر هيكل الملكية إحدى آليات الحوكمة التى يُمكن من خلالها تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح إلا أنه نظراً لاختلاف أنماط هيكل الملكية

---

(٣٧) **لمزيد من التفاصيل:**

– أ/إلهام محمد أحمد على، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٨.

– أ/أحمد كمال بيومي هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢١.

وتعددها يمكن اعتبارها إحدى الوسائل التى يُمكن استخدامها فى زيادة ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب بالأرقام المحاسبية، ولذلك سوف يقوم الباحث بدراسة تأثير الاختلافات فى هيكل الملكية فى ضوء هوية المساهمين على ممارسات إدارة الأرباح وذلك كما يلى:

(أ) تأثير الملكية الادارية على ممارسات إدارة الربح:

يتضح للباحث في ضوء استقراء الدراسات السابقة أن الملكية الإدارية لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح، حيث تُساعد الملكية الإدارية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية، ولكن زيادة مستوى الملكية الادارية تؤدى إلى تحصين الإدارة مما يدفعها إلى توجه الإدارة لتحقيق مصالحها وأهدافها الذاتية وذلك لتوافر سلطة السيطرة على الشركة لديها، وبذلك يتفق الباحث مع الدراسات التى أشارت إلى تعدد الآراء فى تأثير الملكية الإدارية على إدارة الأرباح

(ب) تأثير الملكية الحكومية على ممارسات إدارة الأرباح:

اختلفت الآراء بين الباحثين والكُتاب بشأن العلاقة بين الملكية الحكومية وممارسات إدارة الأرباح، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير عكسي حيث أن حجم وشكل الشركة يؤثران تأثيراً كبيراً على ممارسات إدارة الأرباح وأن الشركات العامة أو ذات الملكية الحكومية لديها حوافز قوية لممارسات إدارة الأرباح ويرجع ذلك إلى أن الإدارة المملوكة للدولة تتمثل فى مسئولين حكوميين لديهم مرونة كبيرة للتنقل من شركة إلى أخرى وبالتالي فإن الهوية المختلطة كمدير شركة وكمسئول حكومي تؤدى دافع قوى للشركة لإدارة الأرباح سواء من خلال التلاعب فى الأرقام المحاسبية لصافى الربح كأداء للترقية أو بسبب الضغوط السياسية

ومن ثم **يتضح للباحث** أن الملكية الحكومية تلعب دوراً فعالاً فى حماية المستثمرين وانخفاض معدلات الفساد لما يتوافر لديها من سلطة سيادية، تمكنها من المراقبة بشكل فعال على تصرفات الإدارة وتعزيز مستوى الإفصاح مما يُحسن من جودة المعلومات المحاسبية والحد من عدم تماثل المعلومات وانخفاض ممارسات إدارة الربح، إلا أن زيادة مستوى ملكية الحكومة بشكل كبير وبسيطرتها على الشركة فإن التأثير السياسي وغياب الرقابة الإدارية يلعبا دوراً فعالاً فى زيادة تكاليف الوكالة ومشاكل عدم تماثل المعلومات وبالتبعية زيادة ممارسات إدارة الأرباح.

(ج) تأثير الملكية العائلية على ممارسات إدارة الأرباح:

يتضح للباحث أن الشركات العائلية لديها الدافع القوى لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية المُفصح عنها، لأنها ترى أن عكس ذلك يُؤثر سلبياً على سمعة الشركة وأدائها خلال الفترات المستقبلية بالإضافة إلى رغبتها فى نقل الشركة إلى الأجيال القادمة مما يُحد من تعارض المصالح وتقليل مشكلات الوكالة، إلا أن زيادة الملكية العائلية والسيطرة عليها يؤدى إلى حدوث صراع

جديد بين كبار الملاك وصغار الملاك مما يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي للمعلومات لتحقيق مصالحهم الخاصة مما يُزيد من عدم تماثل المعلومات وزيادة ممارسات إدارة الأرباح.

(د) تأثير الملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح:

يتضح للباحث أن أغلب الدراسات أوضحت أنه يزداد السلوك الانتهازي للإدارة وممارسات إدارة الأرباح مع زيادة ملكية المؤسسات المالية في الشركات، وذلك لتجنب قيام المؤسسات المالية ببيع حصصهم في أسهم الشركة بشكل مفاجئ مما يؤثر على قيمة أسهم الشركة.

وقد تناول البعض تأثير الملكية المؤسسية من خلال ثلاثة فروض نظرية هما [٣٨]:

- **الفرض الأول**: **فرض الرقابة الكفء** حيث يوضح أنه كلما زادت الملكية المؤسسية زاد الأداء الرقابي على تصرفات الإدارة.
- **الفرض الثاني**: **فرض تضارب المصالح** وهو يتناول مشكلة جديدة لتضارب المصالح بين كبار وصغار المساهمين وأثر ذلك على ممارسات إدارة الأرباح.
- **الفرض الثالث**: **التحالف الإستراتيجي**:يتناول المصالح المتبادلة بين المُلاك والمديرين وأثر ذلك على أداء الشركة وحقوق الأقلية من المساهمين.

ومما سبق يُلاحظ أن العلاقة بين الملكية المؤسسية وتأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح غير واضحة حيث إنه على الرغم من أن زيادة الملكية المؤسسية تُزيد من الدور الرقابي على تصرفات الإدارة إلا أنها تعتبر أيضا أداة ضغط لتوجيه الإدارة لتحقيق مصالح وأهداف ذاتية وخاصةً فى حالة غياب الحماية القانونية والتشريعية داخل الدولة.

وفي ضوء ما سبق عرضة توصل الباحث إلى أن هناك تعدد فى وجهات النظر من حيث تأثير أنماط هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح، حيث يوجد تأثيران متعارضات للملكية الإدارية والملكية العائلية وهما " التقاء المصالح ، والتحصين الإداري"، وكذلك بالنسبة لتأثير الملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الربح حيث تقوم على ثلاثة فروض نظرية هما، **الفرض الأول: فرض الرقابة الكفء** و يتناول أنه كلما زادت الملكية المؤسسية زاد الأداء الرقابي ويُحد من ممارسات إدارة الأرباح، **الفرض الثاني: فرض تضارب المصالح** و يتناول مشكلة جديدة لتضارب المصالح بين كبار وصغار المساهمين مما يزيد من ممارسات إدارة الأرباح، **الفرض الثالث: التحالف الإستراتيجي:** و يتناول المصالح المتبادلة بين الملاك والمديرين وأثر ذلك على أداء الشركة وحقوق الأقلية من المساهمين.

فى حين أن هناك اتجاهان لتأثير الملكية الحكومية على إدارة الأرباح وهما الاتجاه الإيجابي والذى يدعم الدور الرقابى على تصرفات الإدارة ويحد من ممارسات إدارة الأرباح، والاتجاه السلبى الذى يدعم التأثير السلبى على ممارسات إدارة الأرباح

---

(٣٨) أ/حنان أيمن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٢٠

القسم الخامس
الـــدراســـة التطبيقية

أولا: هدف الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف العام للدراسة التطبيقية في تحليل الأنماط المختلفة لهيكـــل الملكيـــة لعينـــة مـــن الشركات المسجلة في البورصة الكويتية، وتحليل مدى العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح لهذه الشركات.

ولذلك يشتق من هذا الهدف أهداف فرعية هي:

- تحليل الأنماط المختلفة لعينة الشركات خلال السنوات المالية ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ باستخدام أسلوب تحليل المحتوي، سواء كان ذلـــك ضـــمن التقـــارير الماليـــة السنوية، المعلومات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للشـــركة، أو مـــن المعلومـــات المتوفرة لدى البورصة الكويتية عن الشركات المسجلة.
- اختبار أثر بعض أنماط هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح لشركات العينة.

ثانيا: مجتمع الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية الكويتية وقد قام الباحث باختيار عينة من تلك الشركات مكونه من عدد (٥٤) شركة موزعة علـــى عـــدد مـــن القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لمدى استيفاء الشركات لمتطلبات التأهيل للسوق الرئيسي للبورصـــة الكويتية والشركات المدرجة فى قوائم التأهيل للانضمام لهذه السوق.

وفيما يلي جدول يوضح عينة البحث من حيثُ عدة قطاعات اقتصادية مختلفة والقطاعات التي تنتمي إليها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)

الشركات التي تمثل عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها [*]

م	اســـــم القطـــــاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
١	**قطاع الإتصالات**	٣	٦٪
٢	**قطاع الخدمات الإستهلاكية**	١٠	١٩٪
٣	**قطاع الرعايا والخدمات الصحية**	٣	٦٪

[*] **المصدر** : إعداد الباحث

م	اســـــم القطـــــاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
٤	قطاع الطاقة	٥	٩٪
٥	قطاع الإسكان والعقارات	٢٠	٣٧٪
٦	قطاع الشركات الصناعية	١٣	٢٤٪
الإجمـــالـــي		٥٤	١٠٠٪

ثالثا: متغيرات الدراسة التطبيقية:

تتمثل متغيرات الدراسة فى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة ومتغيرات رقابية ويمكن

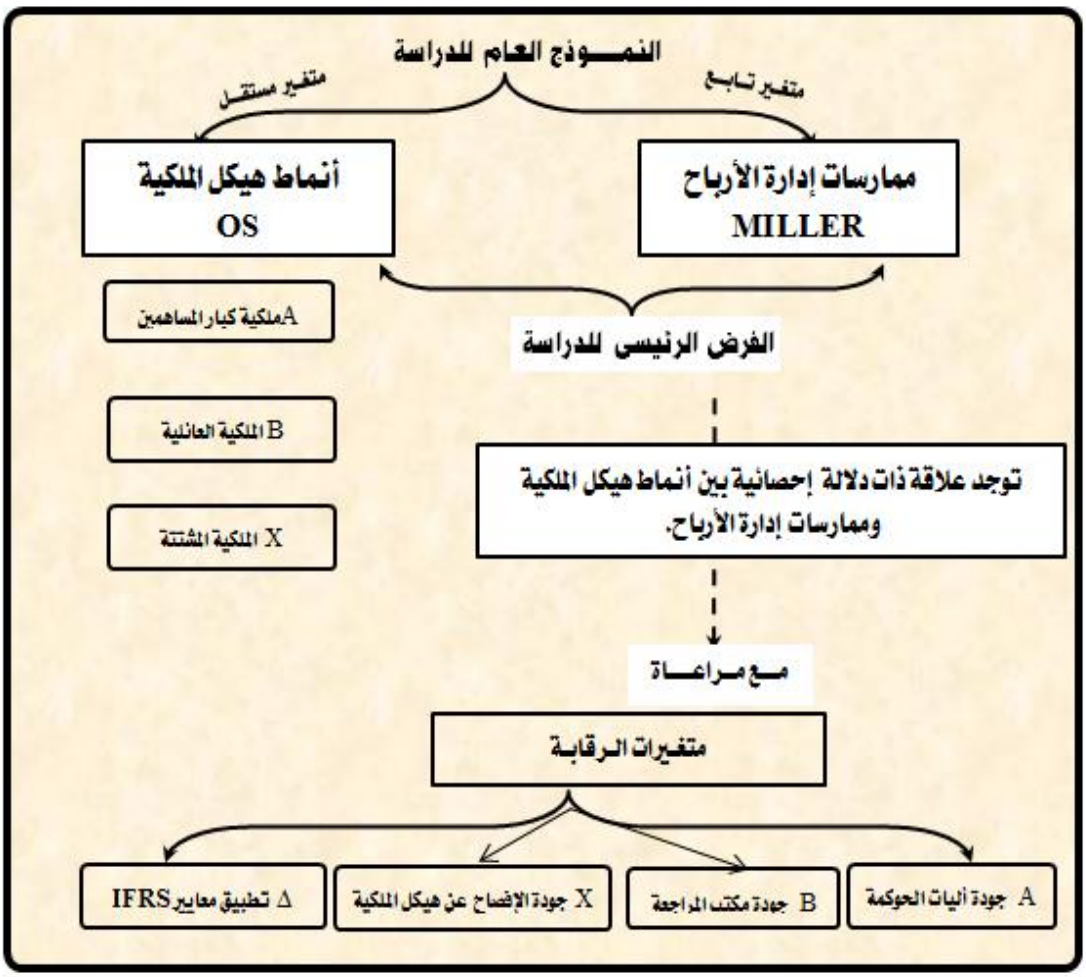

توضحها نموذج المتغيرات من خلال الشكل التالي: (*)

شكل رقم (١) نموذج ومتغيرات الدراسة

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

قام الباحث بتفريغ المحتوي المعلوماتي لعينة الشركات باستخدام أسلوب تحليل المحتوي وتحليلها من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية [Statistical Package for Social Science (SPSS)] (*)، وقد تطلبت طبيعة البيانات تحديد الأساليب الإحصائية اللازمة والملائمة، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا:أساليب الإحصاء الوصفي:

١- الوسط الحسابي. Mean

٢- الإنحراف المعيارى Standard Deviation

٣- أكبر قيمة وأقل قيمة. Minimum/Maxmim

ثانياً: أساليب الإحصاء الاستدلالي:

١- اختبار التوزيع الطبيعى Test of Normality

٢- اختبار الارتباط الذاتي Durbin Watson Test

٣- اختبار التداخل الخطى Multicol linearity Test

٤- اختبار كروسكال ويلز للتباين Kruskal-Wallis Test

٥- معامل الارتباط. Correlation Coefficient

٦- معامل التحديد. R Square

٧- نموذج الانحدار. Regression Model

خامساً: التحليل الاحصائي للبيانات ونتائج اختبار فروض الدراسة:

ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال إتباع الاتي:

تحليل الارتباط لمتغيرات الفرض الأول مصفوفة الارتباط):

(*) **المصدر : إعداد الباحث**

(*) استخدم الباحث برنامج **SPSS** الإحصائي الإصدار (٢٥) في تحليل البيانات إحصائيا.

لاختبار علاقة الارتباط ما بين المتغير التابع (ممارسات إدارة الارباح) والمتغيرات المستقلة والتي تتمثل فى أنماط هيكل الملكية تم إجراء تحليل الارتباط (Correlation Analyze)، ويوضح الجدول التالي علاقات الارتباط لمتغيرات الفرض الأول، وذلك كما يلى:

جدول رقم (٢) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الأول

المتغيرات المستقلة	معامل الأرتباط	ممارسات إدارة الأرباح MILLER	الدلالة الإحصائية
ملكية كبار المساهمين MSO	Pearson Correlation	*٠.٢٨٦-	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية
	Sig.	٠.٠١٨	
الملكية العائلية FO	Spearman's rho	**٠.٨٤٥	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية
	Sig.	٠.٠٠٠	
الملكية المشتتة (صغار المساهمين) DO	Spearman's rho	**٠.٤٤٧	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية
	Sig.	٠.٠٠٠	
جودة أليات الحوكمة CGQ	Spearman's rho	**٠.٦٧٠-	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية
	Sig.	٠.٠٠٠	
جودة مكتب المراجعة AQ	Spearman's rho	**٠.٦٤٢-	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية
	Sig.	٠.٠٠٠	
جودة الإفصاح عن هيكل الملكية SODQ	Spearman's rho	**٠.٦٥٤-	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية
	Sig.	٠.٠٠٠	
تطبيق معايير IFRS	Spearman's rho	**٠.٥٣٦-	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية
	Sig.	٠.٠٠٠	

**** تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠١ * تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية ٠.٠٥**

وحيث أن إشارة معامل الإرتباط (الموجبة) تشير إلى وجود علاقة إرتباط طردية (إيجابية)، بينما إشارة معامل الإرتباط (السالبة) تشير إلى وجود علاقة إرتباط عكسية (سلبية)، وتشير قيمة معامل الإرتباط إلى قوة علاقة الإرتباط، **يتضح للباحث النتائج الأتية:**

- **وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة دالة معنوياً بين ملكية كبار المساهمين، وممارسات إدارة الأرباح** لشركات العينة ، حيث أن معامل الارتباط سالب وقيمته (-٠.٢٨٦) ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥)، ممايدعم صحة الفرض الفرعى الأول.
- **وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية، وممارسات إدارة الأرباح** لشركات العينة، حيث أن معامل الارتباط موجب ويقترب من الواحد الصحيح، ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ممايدعم صحة الفرض الفرعى الثانى.
- **وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين الملكية المشتتة، وممارسات إدارة الأرباح** لشركات العينة، حيث أن معامل الارتباط موجب وتبلغ قيمته (٠.٤٤٧)، ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١)، ممايدعم صحة الفرض الفرعى الثالث.
- **بالنسبة للمتغيرات الرقابية فدلت النتائج على وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة دالة معنوياً بين المتغيرات الرقابية (جودة أليات الحوكمة، جودة مكتب المراجعة، جودة الإفصاح عن هيكل الملكية، تطبيق معاييرIFRS)، وممارسات إدارة الأرباح** لشركات العينة ، حيث أن معاملات الارتباط سالبة ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥).

ويخلص الباحث مما سبق أنه فى ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة فأنه كلما زادت كل من ملكية كبار المساهمين وجودة أليات الحوكمة، جودة مكتب المراجعة، جودة الإفصاح عن هيكل الملكية، وتطبيق معاييرIFRS كلما إنخفض معدل ممارسات إدارة الأرباح.

وفى ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى وجود علاقة بين أنماط هيكل الملكية بالشركات المساهمة الكويتية وممارسات إدارة الارباح، مما يدعم صحة الفرض الأول للدراسة

القسم السادس
النتـــائج والتـــوصيـــات:

أولا: النتائج:

في إطار أهداف ومنهجية الدراسة وتحايل الدراسات السابقة يمكن الباحث بلورة أهم النتائج التي توصل إليها، وفي هذا المجال يتم التمييز بين:

(أ) نتائج الدراسة النظرية:

١- تعددت تعاريف ممارسات إدارة الأرباح فى الفكر المحاسبي، إلا أنه يمكن تلخيص مفهوم ممارسات إدارة الأرباح كما يلي: "**ممارسات متعمدة من قبل الإدارة بغرض التأثير على رقم صافى الربح المفصح عنه في الاتجاه الذى ترغب فيه الإدارة لتحقيق مصالحها أكثر من كونه انعكاسا للأداء الإقتصادى الحقيقى للشركة وذلك من خلال الإستخدامات المدروسة للإختيارات**

والتقديرات المحاسبية والأحكام المهنية، وذلك فى ضوء مرونة المبادئ المحاسبية ووجود بدائل للسياسات المحاسبية"

٢- تلعب معايير المحاسبة دوراً هاماً في تحسين جودة المعلومات المنشورة في القوائم المالية إلا أنها تركت مجالاً واسعاً للإدارة لممارسات إدارة الأرباح وذلك من خلال المرونة التى تمنحها المعايير في حرية الإدارة في الإختيار بين السياسات والأساليب المحاسبية مثل "معالجة المخزون وتحديد تكلفة البضاعة المباعة وطريقة حساب الاهلاك"، بالاضافة إلى الإعتماد على التقدير الشخصي في بعض البنود مثل "المخصصات، نسبة الديون المشكوك فيها ، وتقدير العمر الانتاجي للأصل".

٣- تعددت تعريفات هيكل الملكية حيث يوجد إتفاق بين معظم الباحثين على أن هيكل الملكية يمثل حصص رأس المال فى الشركات وكذلك المستحقات الممنوحة داخلياً وخارجياً وذلك إما وفقاً لملكية الأسهم أو هوية الملاك، بالإضافة إلى أنها تُعتبر إحدى آليات حوكمة الشركات الفعالة، ولذلك يمكن للباحث تعريف هيكل الملكية بأنه عبارة عن "**إطار شامل يشتمل على النظام القانونى والمؤسسى والسوقى الذى تخضع له الشركات والذى يمكن تفعيله وذلك لتأثيره الفعال على قرارات الإدارة والحد من ممارسات إدارة الأرباح**".

(ب) نتائج الدراسة التطبيقية:

استهدفت الدراسة التطبيقية اختبار مدخل مقترح للحد من ممارسات إدارة الارباح في ضوء انماط هيكل الملكية: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت ومن ثم تتمثل أهم نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

إثبات صحة الفروض الفرعية للدراسة والمتمثلة في:

- **ثبوت صحة الفرض الفرعي الأول:** وهو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز ملكية كبار المساهمين وممارسات إدارة الأرباح،
- **ثبوت صحة الفرض الفرعي الثاني:** وهو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية وممارسات إدارة الأرباح..
- **ثبوت صحة الفرض الفرعي الثالث:** وهو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية المشتتة للمساهمين وممارسات إدارة الأرباح

وفى ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى ثبوت صحة الفرض الأول للدراسة والذي ينص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط هيكل الملكية بالشركات المساهمة الكويتية وممارسات إدارة الأرباح "

ثانيا: التوصيات:

١- يوصى الباحث إدارة البورصة الكويتية بإصدار كتاب سنوي يوضح فيه الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية والمسجلة طرفهم، وأن يوضح فيه جميع الشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية وأن يحتوى الكتاب على جميع القوائم المالية للشركات المسجلة والشركات المسجلة وغير متداول أسهمها أو على الأقل يكون هذا متاح على الموقع الرسمي لها وذلك لصعوبة الحصول علي المعلومات، بالإضافة الي توضيح البيانات التاريخية للأسهم يمكن الاستعانة بها من قبل الدارسين والباحثين في مجال البحث العلمي من خلال الدراسة التطبيقية وذلك علي اعتبار ان الأسهم متغير تابع يتأثر بكثير من العوامل.

٢- يوصي الباحث بضرورة توضيح الأسس التي يتم على اساسها تحديد هيكل الملكية بالشركات سواء كانت ملكية إدارية، أو عائلية أو مؤسسية أو حكومية أو اجنبية، وذلك من خلال وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في الشركات المساهمة الكويتية بما يحقق تقارب المصالح بين كافة اصحاب المصالح والالتزام بالافصاح عنها لحماية اصحاب المصالح والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وآلية تنفيذ ذلك من خلال قيام الهيئات الرقابية بإصدار بيان ارشادي يوضح من خلاله تلك الأسس المتبعة وسبل وطريقة الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية.

٣- ضرورة فرض عقوبات صارمة من قبل الهيئات والمنظمات الرقابية داخل دولة الكويت – هيئة سوق المال الكويتي، ديوان المحاسبة الكويتي- علي الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح والاعلان عن هذه الشركات بالإضافة الي ضرورة اجبارها علي إعادة اعداد واصدار قوائمها المالية مرة أخري.

٤- تعديل تركيبة مجلس الادارة في الشركات الكويتية بحيث تتضمن تمثيلا أكبر لعدد أعضاء مجلس الادارة الخارجيين من ذوى الخبرة لما له من دور رقابي في زيادة القدرة الرقابية والاشرافية للمجلس على اداء الادارة العليا واختيار السياسات المحاسبية والحد من ممارسات ادارة الأرباح. وآلية ذلك من خلال تفعيل آليات حوكمة الشركات داخل الشركات المقيدة بهيئة الأوراق المالية، مع الالزام بالإفصاح عن تلك التعديلات والاثار المترتبة علي ذلك ضمن تقرير الحوكمة.

القسم السابع
المـــــــــــــراجع

١. د/عماد سعيد الزمر،" دراسة تحليلية تطبيقية لمدي تأثير ممارسات إدارة الأرباح علي قرار تغيير المراجع الخارجي"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (٤٦)، العدد الاول، ٢٠٠٩م، ص ٥.

٢. د/ إيمان محمد سعد الدين،" دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ٢٠١٢م، ص١٦٠.

3. Christiana Dharmastutil and Sugeng Wahyudi," The Effectivity of Internal and External Corporate Governance Mechanisms Towards Corporate Performance", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.4, No.4, 2013, Pp 132-133.
4. Sandra Alves," Ownership structure and earning management evedance from Portugal", **Australasian accountingbusiness and finance journal**, vol 6 , No. 1, 2012,p.

٥. د/ السيد محمود الحناوي،" أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (٦)، العدد الاول،٢٠١٩م، ص ص ١-٤٩.

٦. د/ أسامه مجدي فؤاد محمد،" أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٣)، العدد الرابع،٢٠٢٠م، ص ص ١-٤٧.

٧. د/ دعاء احمد سعيد فارس،" أثر هيكل الملكية على العلاقة بين مستوي الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال: دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٣)، العدد الأول،٢٠٢٠م، ص ص ١-٥٧.

٨. د/ السيد جمال محمد القزاز،" أثر هيكل الملكية علي مستوي الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية: دراسة امبريقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٤)، العدد الأول،٢٠٢١م، ص ص ١-٥٣.

9. Soheil Kazemiana and Zuraidah Mohd Sanusi," Earnings Management and Ownership Structure", **Procedia Economics and Finance**, Vol 31, 2015, Pp 618 – 624.
10. Zahra AL Nasser, "The effect of royal family members on the board on firm performance in Saudi Arabia", **Journal of Accounting in Emerging Economies,** Vol. 1, 2019, Pp 1-30,

11. Hassan Anwara and S. Buvanendra," Earnings Management and Ownership Structure: Evidence from Sri Lanka", **International Journal of Theory & Practice**, Vol. 10, No. 01, 2019, Pp 44-65.
12. Zukaa Mardnly., et al.," Earnings management and audit quality at Damascus securities exchange: does managerial ownership matter?", **Journal of Financial Reporting and Accounting,** Vol. 19, No. 5, 2021, Pp 725-743.
13. Shaker Dahan., et al.," Ownership structure and real earnings management: evidence from an emerging market", **Journal of Accounting in Emerging Economies** ،ISSN: 2042-1168, 2021, Pp 1-25.
14. Indiael Daniel Kaaya,"The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management: A Review of Empirical Evidence" **Journal of Finance and Accounting,** Vol. 3, No. 3, 2015, p.12.

١٥. أ/ أحمد السيد زيدان، "إطار مقترح لتحديد موقف مراقب الحسابات من السياسات المحاسبية البديلة على إدارة الأرباح فى سوق الأوراق المالية المصرية – دراسة ميدانية"، **رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١١م، ص ٢٥.

16. Yang, Rong & He, Lerong "Does Industry Regulation Matter? New Evidence on Audit Committees and Earnings Management",_**Journal of Business Ethics**, No. 23, 2014, p. 574

١٧. د/ فاتن سيد خميس عطيه، " دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد الثاني ، ٢٠١٨م، ص ٨٠٤-٨١٠.

١٨. د/ علاء أحمد حسين، "قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية – دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبى،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد ١٩، ٢٠١٥م، ص١٠.

١٩. د/ أمال إبراهيم محمد، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية،** كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (٣١)، العدد (١)، المجلد (١)، ٢٠١١م، ص ٤٩٧.

٢٠. أ/رنا علي صقور، " دور الافصاح المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الارباح: دراسة ميدانية "، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،** كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة دمشق، ٢٠١٤م، ص ٢٨-٣١.

٢١. أ/كريمة محمد معتوق عمر العبانى، "دور معايير التقارير المالية الدولية فى تفعيل حوكمة الشركات للحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة

المصرية"، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص٤٣.

22. David Emanuel, et al., " Efficent Contracting and Accounting " **Accounting and financial**, Vol 43,2003, pp 149-166

٢٣. أ/نوران نبيل عبد السلام محمود اللى، "الدور الحوكمى لخصائص مجلس الإدارة وأثره على إدارة الأرباح والقوائم المالية"، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٢، ص٥٢.

24. Stephen R. Stubben " Discretionary Revenues as a Measure of Earnings Management". **The Accounting Review**, Vol. 85, No. 2, March 2010 pp. 695-717.

25. Awidat Marai and Vladan Pavlovic.," An overview of earnings management measurement approaches: Development and evaluation". **Economics and Organization**, Vol 11, No 1, 2014, pp21–36.

26. Nirosha Hewa Wellalage and Stuart Locke "agency costs, ownership structure and corporate governance mechanisms: a case study in new zealand unlisted small companies" **international research journal of finance and economics**, Issue 78 (2011), p178-179

27. Amira Turki and Nadia Ben Sedrine"Ownership Structure, Board Characteristics and Corporate Performance in Tunisia" **International Journal of Business and Management**, Vol. 7, No. 4; February (2012),p121-122

28. Govert Vroom and Brian T,"Ownership Structure, Profit Maximization, and CompetitiveBehavior", **Working Paper**, University of Navarra, 2010, P.1.

٢٩. د/ عماد زياد رمضان، "أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية –"دراسة تطبيقية على السوق الأردنى"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٣٤)، العدد الثالث، ٢٠١٠م ص ١٦١.

30. Tuomas, L,"Agency Theory and Ownership Structure Estimating the Effect of Ownership Structure on Firm Performance", **Master's thesis**, Aalto University, 2011, P.1**. Available at: https://aaltodoc.aalto.fi Retrieved at: 27-9-2020**

٣١. د/ كرار سليم عبد الزهرة، " قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثيرها بمحددات هيكل الملكية: دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة فى سوق العراق للاوراق المالية"، **مجلة المتنبى للعلوم الإدارية والإقتصادية**، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، المجلد السادس، العدد الثالث ،٢٠١٦م، ص ص ١٥٣–١٦٠.

٣٢. أ/محمد عيد حسانين غانم، " نموذج مقترح لقياس العلاقة بين هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح وأثر ذلك على أسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٧م، ص١٥-٢٥.

٣٣. أ/ طمان عرفات إبراهيم، " نموذج مقترح لدراسة محددات إختيار هيكل الملكية وأثره على أداء المنشأة "، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م، ص ص ٣٦-٣٩

٣٤. د/ وفيق عبد المحسن عبد الله الخيال، " تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالى لشركات المساهمة السعودية دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٣، العدد الاول، ٢٠٠٩، ص٢١٠

35. Mohammed Al-Ghamd and, Mark Rhodes," Family Ownership, Corporate Governance and Performance: Evidence from Saudi Arabia ", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 7, No. 2; 2015, pp79-80.